المركز الدولي
للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الشهري – شهر ديسمبر

تاريخ الإصدار: 7 يناير 2026

رقم الأرشفة : SY-HR-MLR-2025-12-31

أولا – مقدمة التقرير

يُقدِّم هذا التقرير تحليلًا شهريًا شاملًا لحالة حقوق الإنسان في سوريا عن شهر **ديسمبر/ كانون اول 2025**، مستندًا إلى بيانات موثقة جمعها فريق الرصد الميداني التابع لـ "المركز الدولي للحقوق والحريات". تم الاعتماد على الشهادات المباشرة من الضحايا أو ذويهم، والتقارير المجتمعية المحلية، فضلًا عن مصادر داخلية من مناطق النزاع.

تم تصنيف الانتهاكات بناءً على المبادئ المستقرة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والقانون الدولي الإنساني في الحالات التي تُعتبر فيها بعض المناطق "نزاعًا مسلحًا غير دولي"، إضافة إلى استخدام المرجعيات القضائية مثل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ويراعي التقرير أيضًا السياقات المختلفة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية

تعريفات

- **الحدث** هو كل واقعة تقع ضمن زمن ومكان محددين، وتنطوي على انتهاك لحق من الحقوق الأساسية المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، ويكون لها طرف منفذ، وضحية (أو أكثر)، وآثار مادية أو معنوية قابلة للتوثيق.
- **الانتهاك الحقوقي** هو أي فعل أو امتناع عن فعل يصدر عن جهة فاعلة (رسمية أو غير رسمية)، يترتب عليه الإخلال أو المساس بحق من الحقوق الأساسية المكفولة بموجب أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني أو القوانين الوطنية، ويؤدي إلى ضرر مادي أو معنوي مباشر أو غير مباشر يلحق بفرد أو جماعة أو فئة محمية قانونًا.
- **"أسسٌ معقولة للاعتقاد** (Reasonable grounds to believe) "هو **عتبة إثبات** تُستَخدم في تقارير تقصّي الحقائق والآليات الأممية (ولدى المحكمة الجنائية الدولية في مرحلة ما قبل المحاكمة) وتعني أنّ **المعلومات المتوفّرة، بعد فحص موثوقيتها وتداعُمها، كفيلةٌ بأن تُقنع مراقبًا موضوعيًا ومتحرّرًا من الهوى بأن الحادثة مرجَّحة الوقوع وأن نسبة الإسناد لجهةٍ ما معقولة** .ليست يقينًا جنائيًا، لكنها أعلى من مجرّد الاشتباه

تنويه مهم يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر الكلي أو الجزئي لمحتوى هذا التقرير دون الإشارة الصريحة والواضحة إلى المصدر الكامل.

ثانياً – الملخص التنفيذي

يغطي هذا التقرير الفترة 01 –31 **كانون الأول / ديسمبر 2025**، ويستند إلى بيانات ميدانية موثّقة جُمعت من مصادر متعددة (شهادات مباشرة، فرق مراقبة محلية، وتحليل حقوقي أجراه المركز الدولي للحقوق والحريات). جرى التحقق وفق مبدأ "**أسس معقولة للاعتقاد**" وبما يتوافق مع المعايير الأممية في التوثيق.

يُظهر ديسمبر 2025 **شهرًا عالي الكثافة** من حيث الانتهاكات، مع **اتساعٍ في عدد الأحداث** و**استمرار فجوة** "**الحدث/الانتهاك**" بما يعني أن الواقعة الواحدة غالبًا **مركّبة** وتنتج عدة أنماط انتهاك داخل الملف

البند الرئيسي	اجمالي شهر نوفمبر 2025	اجمالي شهر ديسمبر 2025	ملاحظات إضافية
عدد الأحداث الموثقة	522	578	ارتفاع عدد الأحداث يعكس اتساع رقعة الوقائع الموثقة جغرافيًا، بما يشير إلى استمرار هشاشة الحماية وعدم حصر الانتهاكات في بؤر محددة.
عدد الانتهاكات المفصلة	3099	3145	استمرار كثافة الانتهاكات يؤكد الطابع البنيوي للانتهاك، مع بقاء الفجوة بين الحدث والانتهاك مؤشرًا على مركّبية الواقعة الواحدة.

تفصيل الضحايا حسب الفئة

معتقلون / محتجزون تعسفيًا	1848	489	التراجع العددي لا يعني تحسنًا في الحماية، بل يدل على تحوّل نسبي في أدوات القسر أو اختلاف أنماط التوثيق مقارنة بنوفمبر.
جرحى	532	525	ثبات عدد الجرحى يعكس استمرار استخدام القوة في سياقات أمنية مختلفة، دون التزام كافٍ بمعايير تقليل الأذى.
قتلى	205	216	الارتفاع الطفيف في أعداد القتلى مؤشر خطير على استمرار الانتهاكات المفضية إلى الموت، لا سيما في البيئات المتوترة أمنيًا.
مخطوفون / مختفون قسرًا	136	90	الانخفاض النسبي لا ينفي استمرار الخطف كأداة ضغط، خصوصًا في مناطق قوى الأمر الواقع، مع غياب المساءلة.
ضحايا غير محددين	120	133	استمرار صعوبة التحديد يعكس تعقيد الوقائع الميدانية وغياب الشفافية، ما يحدّ من القدرة على الوصول للضحايا وتوثيقهم بدقة.

نفسه. ويعكس الشهر تثبيت مسارات بدأت في أواخر نوفمبر :**تصاعد الضغط في الجنوب** (القنيطرة)، و**عودة الساحل إلى واجهة التوتر** (اللاذقية)، مع استمرار العنف اليومي البنيوي في مراكز حضرية (دمشق/حمص/حلب).

1) حماية المدنيين والحق في الحياة

- **ديسمبر** جاء كامتداد عملي لتدهور الحماية الذي ظهر في نهاية نوفمبر، مع استمرار بيئة تُنتج أذى مدنيًا عالي الحساسية في الجنوب وداخل المدن، بما يرفع مؤشرات انتهاكات قواعد الحماية الأساسية للمدنيين (خاصة عند وقوع أعمال عسكرية قرب مناطق مأهولة). ويتقاطع مع استمرار أنماط عنف تطال المدنيين في مرحلة ما بعد سقوط النظام .
- على مستوى الرصد الحقوقي – تم توثيق قتلى مدنيين خلال ديسمبر 2025 (يتضمن أطفالًا ونساء) إضافة إلى وفيات تحت التعذيب، بما يعكس استمرار المخاطر الجسيمة على الحق في الحياة وسلامة الأشخاص .

2) الاختطاف والإخفاء القسري والمفقودون

- الإطار الأكثر ثباتًا في نهاية 2025 هو أن **الاختطاف والإخفاء القسري لم يتراجعا جوهريًا** بعد سقوط النظام؛ وهناك تقارير "مقلقة" عن عشرات حالات الاختطاف والإخفاء القسري، إضافة إلى إرث يزيد عن 100 ألف مفقود/مختفٍ منذ عام 2011 — وهذا ظلّ ينعكس على ديسمبر كواقع يومي للخوف وانعدام الضمانات.

3) الاحتجاجات، الاستثناء الأمني، وضمانات الإجراءات

- ديسمبر شهد بيئات "استثناء أمني" مرتبطة بالاحتجاجات والاضطرابات، أبرزها اللاذقية حيث فُرض حظر تجول بعد احتجاجات تحولت لعنف وسقوط ضحايا، ما يرفع مخاطر التوقيف التعسفي وسوء المعاملة وتقييد حرية التجمع والتعبير—وهي نقاط تُعدّ معيارية عندما تتغلب "مقاربات الضبط" على الضمانات.

4) العدالة الانتقالية والإفلات من العقاب

- ديسمبر (ومحطة "عام على سقوط النظام" في 2024/12/08) عُدّ لحظة اختبار: هل تُترجم الفرصة السياسية إلى مسار مساءلة فعّال أم تضيق؟ نافذة التحول الحقوقي قد "تغلق" إن لم تُعالج ملفات العدالة والمحاسبة والأمن .
- الانتقال يجب أن يُبنى حول حقوق الناجين (الاعتقال التعسفي، التعذيب، الإخفاء) ومعالجة المفقودين، بما يضع ديسمبر ضمن إطار "حقوق الضحايا أولًا" لا "إدارة أمنية "

ثالثا – السياق العام

1) السياق السياسي

- **ترسّخ الاستقطاب بعد عام على سقوط النظام(08/12/2024)** : عادت مطالب "اللامركزية" وملف المعتقلين/الموقوفين إلى الواجهة في الساحل، وظهرت كعامل تعبئة سياسي مباشر .
- **إدارة السلطة للمشهد عبر إجراءات أمنية سريعة بدل حلول سياسية** :في اللاذقية تحديدًا، أُعلن حظر تجول بعد اضطرابات، بما يعكس أولوية "الضبط" على "الاستيعاب السياسي ".
- **استمرار أثر نوفمبر** :ذروة نوفمبر (بيت جن) لم تُقفل سياسيًا؛ بل انعكست في ديسمبر كواقع ضغط دائم في الجنوب، ورافعة للتوتر الداخلي والخارجي.

2) السياق الأمني

- **الساحل (اللاذقية)** :احتجاجات تحولت لعنف وسقوط قتلى وجرحى تبعتها زيادة انتشار القوى الأمنية وفرض حظر تجول مؤقت. هذا يخلق بيئة عالية المخاطر على السلامة والحقوق الإجرائية .
- **الجنوب (القنيطرة)** :**توغلات/نقاط تفتيش إسرائيلية** وتقدم ميداني في ريف القنيطرة خلال ديسمبر، ما يعني انتقال "أثر بيت جن" من حدث مفصلي في نوفمبر إلى **نمط احتكاك أوسع** في ديسمبر .
- **مكافحة داعش** :أعلنت القيادة المركزية الأميركية عن ضربة كبيرة في 19 ديسمبر وما تلاها من عمليات أسفرت عن قتل/أسر نحو 25 عنصرًا من داعش خلال الأيام التالية، ما يشير إلى **تصعيد عملياتي ضد التنظيم** في ديسمبر.

3) السياق الاجتماعي

- **توتر طائفي/هويّاتي في الساحل** :اللاذقية (مدينة ذات كثافة علوية) شهدت احتجاجات ثم أعمال عنف وتخريب، ما يعكس هشاشة السلم الأهلي واستدعاء الهويات في المجال العام.
- **استمرار مناخ الخوف/النزوح اللحظي جنوبًا** :الحركة الأمنية في القنيطرة وما حولها تُنتج ديناميات خوف وتهجير قصير المدى في القرى الحدودية (امتدادًا لصدمة نوفمبر) .

4) السياق الاقتصادي

- **إجراء نقدي كبير بنهاية ديسمبر** :إعلان إعادة إطلاق الليرة عبر **حذف صفرين وإزالة صور الرئيسين الأسد**، مع بدء تطبيق فعلي في 1 يناير 2026 وفترة انتقالية. الإجراء "رمزي/إجرائي" لاستعادة الثقة وتسهيل التعاملات أكثر من كونه حلًا للتضخم بحد ذاته .

- **دلالة حقوقية–معيشية** :مثل هذه الخطوات تأتي عادةً على خلفية ضغط معيشي وتدهور ثقة بالعملة، ما يزيد هشاشة الفئات الضعيفة أمام الاستغلال والابتزاز الاقتصادي.

ثالثا – تحليل الرسم البياني للمتغير اليومي في عدد الانتهاكات

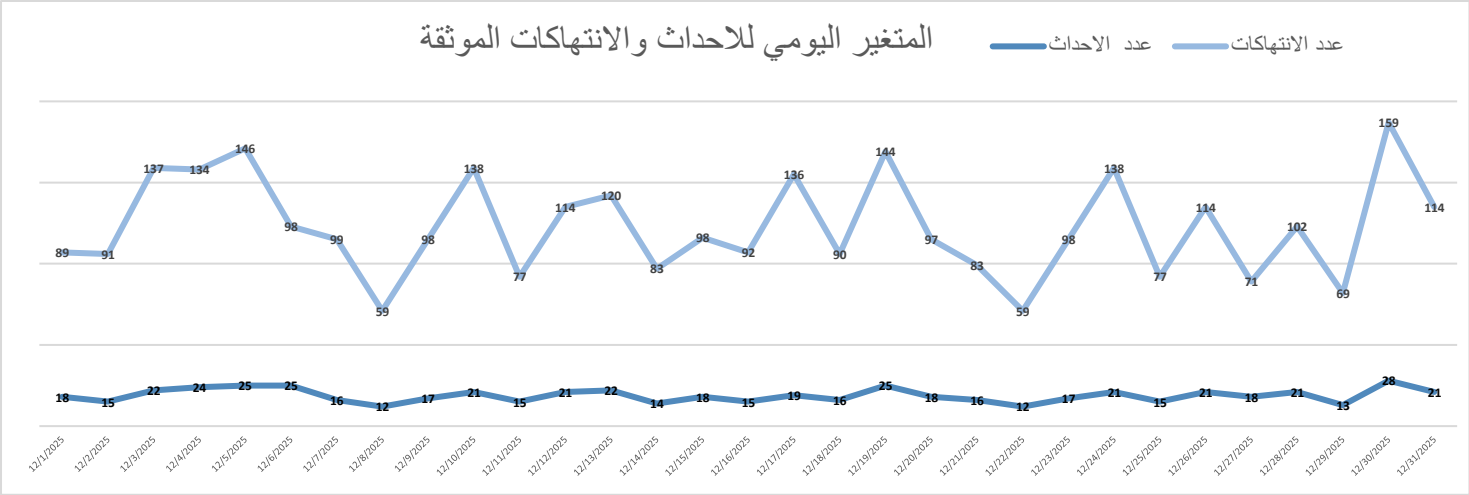

يأتي ديسمبر/كانون الأول 2025 بعد عام كامل على **سقوط النظام في 08 كانون الأول 2024**، ضمن مرحلة انتقالية اتسمت بفراغ مؤسسي، وتعدد مراكز السلطة، وضعف آليات إنفاذ القانون. وتراكبت خلال هذه المرحلة تداعيات بدأت في نوفمبر 2025 (بيت جن، احتجاجات الساحل، احتقان السويداء) وانتقلت إلى ديسمبر دون انقطاع، ما حال دون تشكّل بيئة حماية مستقرة.

يُظهر المتغيّر اليومي في ديسمبر 2025 **استقرارًا مرتفعًا للانتهاكات** مقابل عدد محدود نسبيًا من الأحداث اليومية، ما يؤكد استمرار **الفجوة البنيوية بين الحدث والانتهاك** بعد سقوط النظام. ويشير ذلك إلى أن الواقعة الواحدة باتت، في السياق الانتقالي، **مركّبة بطبيعتها** وتنتج سلسلة أفعال قسرية متراكبة داخل الملف نفسه، بدل أن تكون حادثة منفصلة أو استثنائية.

وبالمقارنة مع نوفمبر 2025، الذي تميّز بقمم حادة مرتبطة بلحظات سياسية وعسكرية حساسة، فإن ديسمبر يعكس تحوّلًا أكثر خطورة حقوقيًا :**تطبيع الانتهاك ضمن الإيقاع اليومي** بعد عام على سقوط النظام، حيث لا يعني غياب الذروة تحسّنًا في الحماية، بل استمرارًا ممنهجًا للانتهاكات في ظل هشاشة مؤسسات العدالة الانتقالية.

يكشف المتغيّر اليومي لديسمبر 2025 أن مرور عام على سقوط النظام **لم يترجم إلى تحسّن فعلي في حماية المدنيين**، بل إلى إعادة إنتاج الانتهاك بصيغة يومية مستدامة، ناتجة عن عنف انتقالي متعدد المصادر، وغياب مساءلة فعّالة، وتأخر بناء منظومة حقوقية قادرة على كسر حلقة التكرار.

رابعا – تحليل توزيع الانتهاكات بحسب المحافظة

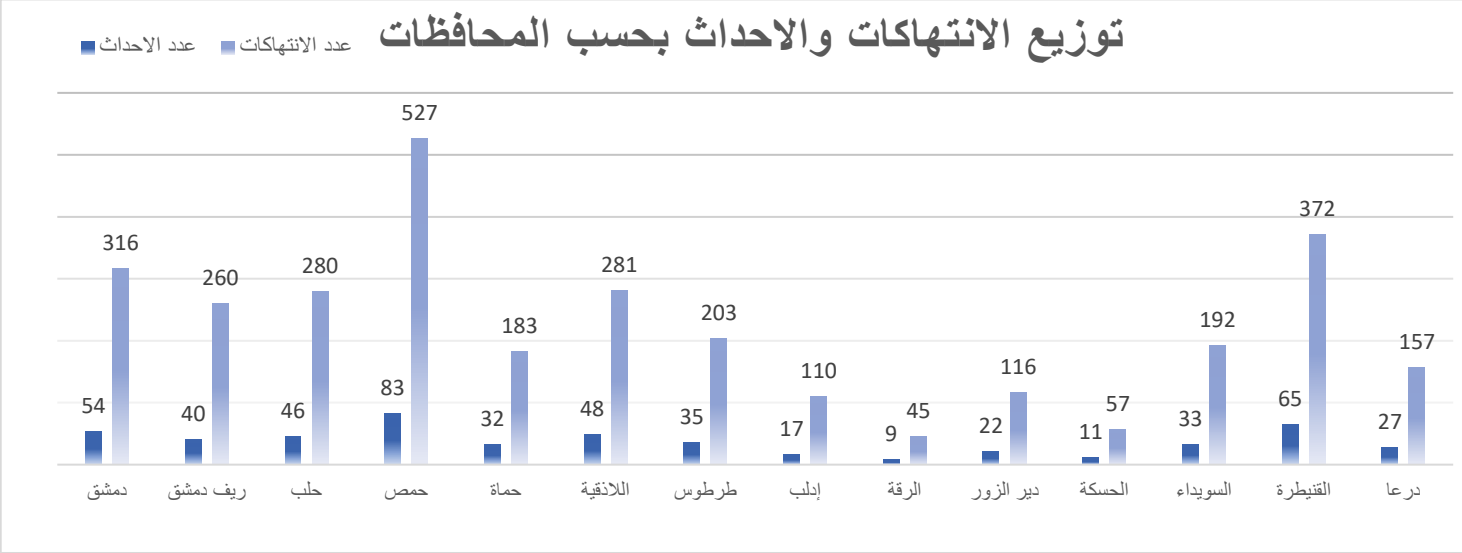

يعكس ديسمبر 2025 إعادة تموضع جغرافي للانتهاكات بعد انعطافة نوفمبر، حيث يتقدّم الجنوب والساحل كمسرحين رئيسيين، مقابل استمرار أنماط العنف البنيوي والعنف اليومي في الوسط والشمال. هذا التحول يرتبط بتصعيد خارجي ممتد، واضطرابات اجتماعية رافقتها إجراءات استثنائية، وتفاقم هشاشة الحماية المدنية في مناطق تعدد الفواعل.

تتصدر **القنيطرة** الخريطة بوصفها بؤرة أثر مباشر، مع ارتفاع ملحوظ للانتهاكات نتيجة توترات ميدانية متكررة وتداعيات أمنية طالت القرى الحدودية، ما رفع مخاطر الأذى المدني والنزوح اللحظي. تليها **اللاذقية** حيث أسهمت الاضطرابات الاجتماعية وفرض إجراءات استثنائية (بما فيها حظر التجول) في خلق بيئة عالية الخطورة على الحقوق الأساسية، خصوصًا حرية التجمع والضمانات الإجرائية وسلامة المدنيين.

في **حمص** و**دمشق** و**حلب**، يستمر نمط الانتهاك البنيوي والعنف الإداري المتكرر داخل الحدث الواحد، بما يعكس كثافة الإجراءات القسرية وتراكمها دون ذروات حادة، مع حضور واضح لانتهاكات "منخفضة الشدة–مرتفعة التكرار".

أما **دير الزور** و**الحسكة**، فتُظهران استمرار العنف اليومي المرتبط بتعدد السلطات والهشاشة الأمنية، فيما تعكس **السويداء** تدهور التماسك الاجتماعي وتكرار الوقائع المرتبطة بالضغط المعيشي والحصار غير الرسمي وخروقات تهدئة محلية، بما يفاقم مخاطر الخطف والاعتداء على المدنيين. وتبقى **درعا** و**حماة** و**طرطوس** ضمن نطاق متوسط، متأثرة بارتدادات توترات سابقة وإجراءات ضبط محلية دون حدث نوعي جامع.

خامسا – تحليل توزيع الانتهاكات بحسب الجهة

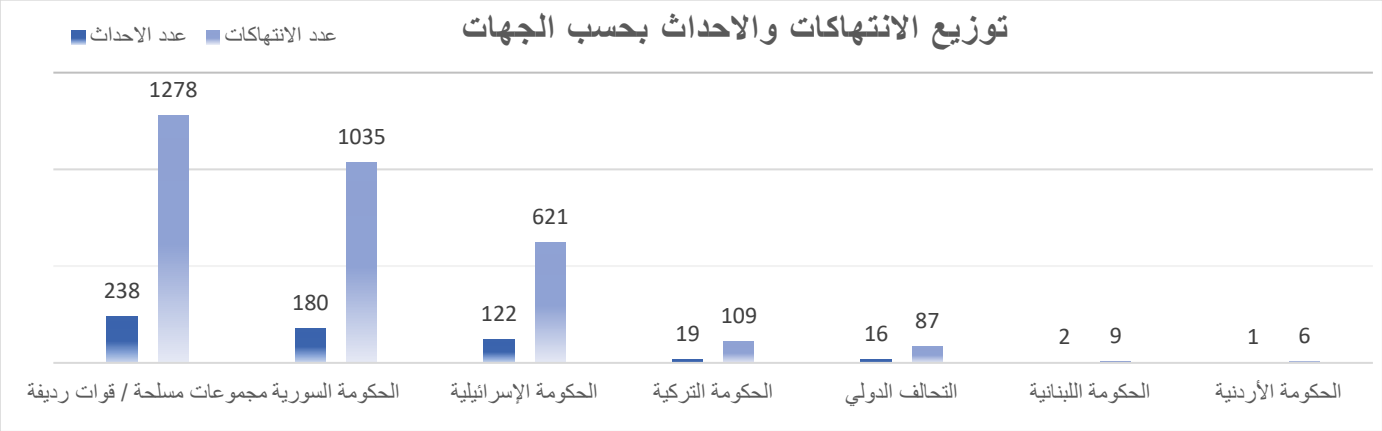

يُظهر ديسمبر/كانون الأول 2025 استمرار هيمنة الفاعلين المحليين على العبء الحقوقي، مع بروز أثر خارجي متصاعد في الجنوب. سجّلت **المجموعات المسلحة/القوات الرديفة** أعلى مستوى (1278 انتهاكًا ضمن 238 حدثًا)، بما يعكس توسّع قوى الأمر الواقع وتكرار أنماط قسرية ضمن فراغ مساءلة، وارتباط الانتهاك بالسيطرة الميدانية والاقتصاد القسري. تلتها **الحكومة السورية** (1035 انتهاكًا ضمن 180 حدثًا)، مع فجوة واضحة بين "الحدث" و"الانتهاك" تشير إلى مركّبية الواقعة الواحدة وتداخل عناصر قسرية متعددة، وهي دينامية تتفاقم في سياقات الضبط الأمني والاحتجاجات؛ وقد عزز هذا الاتجاه فرض **حظر تجول في اللاذقية** عقب اضطرابات عنيفة، بما يرفع مخاطر التوقيف التعسفي وتقييد التجمع وسوء المعاملة.

أما **الحكومة الإسرائيلية** فقد سجّلت (621 انتهاكًا ضمن 122 حدثًا)، بما يؤشر إلى انتقال الأثر من "حادثة مفصلية" في نهاية نوفمبر (بيت جن) إلى نمط عملياتي ممتد في الجنوب (توغلات/ غارات/ احتكاكات) ، ما يستدعي فحصًا صارمًا لالتزامات القانون الدولي الإنساني، خاصة مبادئ التمييز والتناسب والاحتياطات لحماية المدنيين.

سجّلت **تركيا** (109/19) والتحالف **الدولي** (87/16) أثرًا أقل كميًا وبقي ضمن نطاق عمليات أمنية/حدودية، مع ضرورة ضمان الامتثال للمعايير الحقوقية في إجراءات الاعتقال واستخدام القوة.

سادسًا – تحليل توزيع الانتهاكات حسب النوع

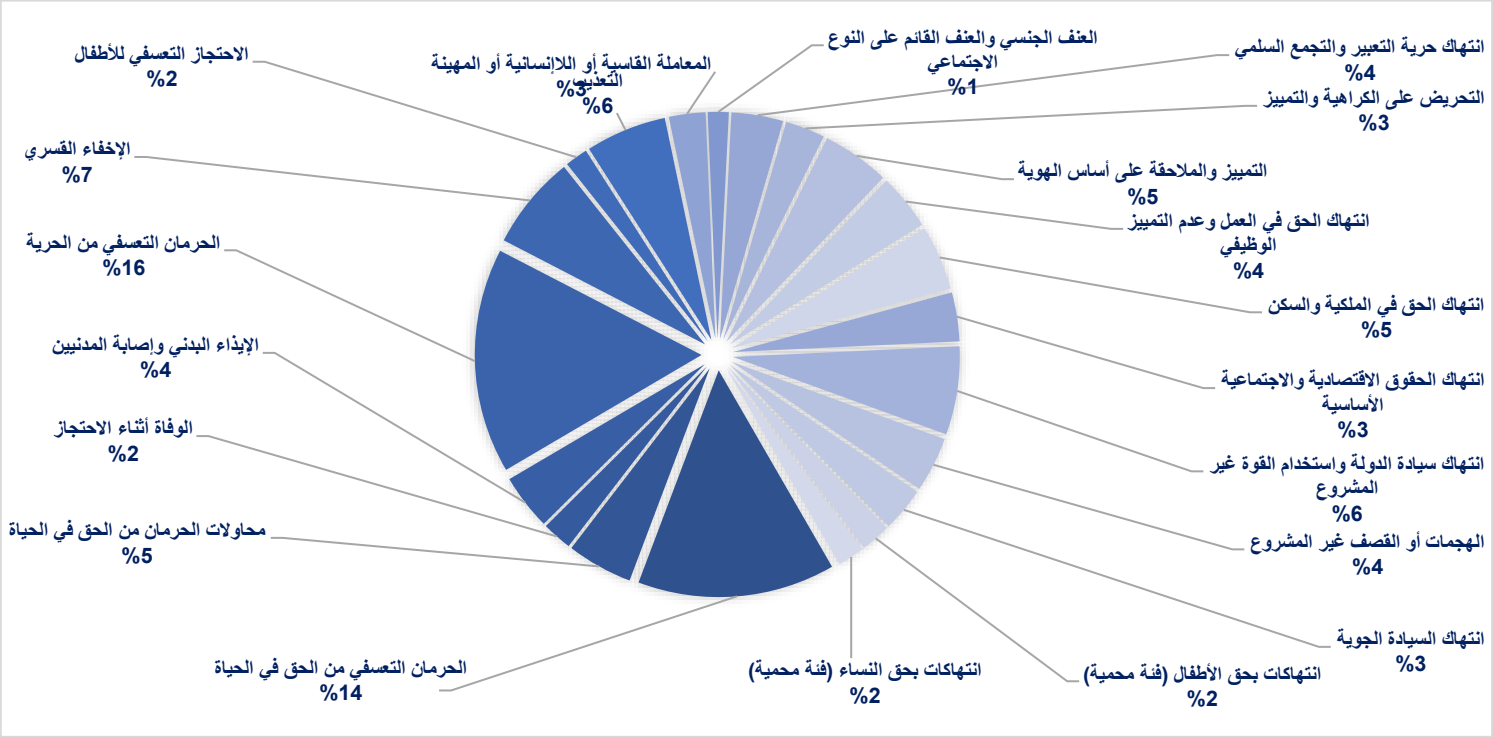

ديسمبر يرسّخ انتقال الانتهاكات من القمع الإجرائي وحده إلى **مزيج ردعي** يجمع بين الاعتقال/الاختفاء، **العنف الجسدي المميت**، و**ضغط السيادة والحدود**، مع استخدام المعيشة كأداة ضبط. العامل الحاسم الجامع هو **ضعف الدولة والقصور المؤسسي** (عجز المنع والتحقيق والمساءلة).

- **الحقوق المدنية والسياسية** :استمرار الاعتقال التعسفي والاحتجاز خارج القضاء والإخفاء القسري، مقرونًا بتقييد التعبير والتجمع والتشهير والتحريض القائم على الهوية. الاتجاه في ديسمبر أكثر **ردعًا وترهيبًا**، بما يعمّق تآكل ضمانات الحرية والمحاكمة العادلة.
- **الحق في الحياة والسلامة** :تصاعد مؤشرات القتل خارج القانون، وفيات الاحتجاز، التعذيب وسوء المعاملة، والإصابات الناجمة عن إطلاق نار وعنف مسلح منفلت ومخلفات حربية. يدل ذلك على **خطر منهجي** على الحق في الحياة مع ضعف فعالية التحقيق.
- **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية** :تثبيت مسار تسييس المعيشة عبر حرمان الخدمات، التلاعب الاقتصادي، المصادرة/الإخلاء، والفصل التعسفي والتمييز الوظيفي، بما يمسّ الحد الأدنى للعيش الكريم والعمل والسكن.
- **السيادة وحماية السكان** :تضخّم محور التوغلات وخروق وقف إطلاق النار والتحليق والغارات دون تفويض، بما يفاقم ترويع المدنيين ويزيد قابلية التصعيد.

سابعا – الخلاصات والاستنتاجات

يُظهر شهر ديسمبر/كانون الأول 2025 استمرار المستوى المرتفع للانتهاكات بعد عام على سقوط النظام (2024/12/08)، مع تحوّل واضح من ذُروات ظرفية إلى **نمط يومي مستدام** للانتهاك. فقد سُجِّل **3145 انتهاكًا ضمن 578 حدثًا**، ما يؤكد بقاء الفجوة البنيوية بين عدد الأحداث وحمولة الانتهاكات، ويعكس الطابع المركّب والمنهجي للواقعة الواحدة.

وتشير المقارنة مع نوفمبر 2025 إلى أن التطورات التي شكّلت نقاط تحوّل في ذلك الشهر—ولا سيما التصعيد في الجنوب، والاضطرابات في الساحل، وحوادث العنف الجسيم—لم تنحسر، بل **تحوّلت في ديسمبر إلى مسارات مستقرة** .فقد تَرسّخ الجنوب، خصوصًا القنيطرة، كبؤرة توتر دائم ذات أثر مباشر على المدنيين، فيما تحوّل الساحل إلى مساحة إجراءات أمنية استثنائية عقب الاحتجاجات، مع استمرار العنف البنيوي والإداري في المراكز الحضرية الكبرى.

ورغم انخفاض متوسط كثافة الانتهاك داخل الحدث مقارنة بنوفمبر، لم يُسجَّل أي تحسّن فعلي في مستوى الحماية، بل اتسعت رقعة الوقائع وتبدّلت أدوات الإيذاء دون خفض ملموس في المخاطر. كما تُظهر مؤشرات الضحايا أن أي تراجع عددي في بعض الفئات لا يمكن اعتباره تحسّنًا حقوقيًا، في ظل استمرار الإصابات والوفيات وتعدد مصادر الخطر.

يؤكد ديسمبر 2025 أن المرحلة الانتقالية لم تُنتج بعد بيئة حماية فعّالة، بل أعادت إنتاج الانتهاكات بصيغة أكثر انتظامًا واستمرارية. وفي ظل ضعف المساءلة وتعدّد السياقات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية الضاغطة، يبقى المدنيون الحلقة الأضعف ضمن منظومة عنف متداخلة لم تُكسر حلقتها بعد.

ثامنا – التوصيات الحقوقية

1) إلى الحكومة السورية

- وقف الاعتقال التعسفي فورًا، والإفراج عن المحتجزين خارج القضاء، والكشف عن أماكن الاحتجاز وضمان الوصول للمحامين والأسر.
- فتح تحقيقات مستقلة في التعذيب والوفيات تحت الاحتجاز، ومحاسبة المسؤولين وفق تسلسل قيادي.
- ضبط وحصر المهام الأمنية بالقوى النظامية ومنع تدخل القوات الرديفة في الاعتقال والمداهمات والسجون.
- ضمان حرية التجمع والتعبير ووقف تفريق الاحتجاجات بالقوة أو استهداف المنظمين.

- مكافحة خطاب الكراهية والتحريض وحماية السلم الأهلي.
- وقف الابتزاز والرسوم غير القانونية وضمان الوصول غير التمييزي للخدمات الأساسية.
- تمكين وصول الآليات الأممية/الدولية إلى أماكن الاحتجاز والمناطق المتضررة.

2) إلى الفصائل المسلحة والقوى الرديفة

- الوقف الفوري للخطف والتعذيب والابتزاز والمصادرة، والكشف عن مصير المخفيين قسرًا.
- تسليم المحتجزين المدنيين للقضاء وضمان حقوقهم الإجرائية.
- ضبط حمل السلاح داخل المناطق المأهولة ومنع الإتاوات وعرقلة المساعدات.
- الامتناع عن التحريض الطائفي أو استخدام المدنيين كوسائل نفوذ.

3) إلى القوى الأجنبية (إسرائيل/تركيا/التحالف)

- الالتزام الصارم بمبادئ القانون الدولي الإنساني (التمييز/التناسب/الاحتياطات) ووقف الهجمات غير المتناسبة التي تصيب المدنيين.
- احترام خطوط وقف إطلاق النار والاتفاقات القائمة ومنع التوغلات في المناطق المدنية.
- تحقيقات مستقلة وشفافة في الضربات ونشر النتائج وضمان جبر الضرر والتعويض.
- منع الاحتجاز أو النقل غير القانوني للمدنيين عبر الحدود.

4) إلى الأمم المتحدة والهيئات الدولية

- تعزيز الرصد الميداني المستقل في الجنوب والساحل والسويداء وتوسيع التوثيق للمناطق صعبة الوصول.
- تفعيل أدوات المساءلة الدولية بما فيها الولاية العالمية للجرائم الجسيمة.
- دعم مسارات العدالة الانتقالية وملف المفقودين، وتقديم دعم فني للتوثيق وفق معايير OHCHR .
- إدراج الانتهاكات الاقتصادية الجسيمة ضمن أولويات التحقيق والمناصرة.

5) إلى منظمات المجتمع المدني

- توسيع شبكات التوثيق وتوحيد المعايير وتحسين التحقق.
- برامج دعم نفسي–اجتماعي في المناطق المتوترة، وحملات ضد خطاب الكراهية.
- تتبع الانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي والخطف، وتوثيق الانتهاكات الاقتصادية للفئات الهشة.